

الاتفاق والتطبيع الاقتصادي*

قيل الكثير في مضامين الاتفاق بين من يؤيدونه على اساس انه السبيل الوحيد المتاح امام لبنان لتحرير ارضه من الاحتلال الاسرائيلي ومن ثم استعادة سيادته على كامل ترابه ، وبين من يعارضونه من منطلقات مختلفة (ونحن من هؤلاء) ، فمنهم من يقول ان الاتفاق لن يؤدي فعلاً الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي . اما بسبب التنازلات المعطاة لاسرائيل في الجنوب أو بسبب التوقيع على اتفاق مع اسرائيل من غير تفاهم مسبق أو مترامن مع سوريا ، لا سيما وان اسرائيل تربط خروجها من لبنان بخروج السوريين . ومنهم من يقول ان الثمن الذي يدفعه لبنان من سيادته بموجب الاتفاق غير مقبول ، أو ان الاتفاق ينطوي في نتائجه على خرق لعدد من الحدود المبدئية ، اعتبرت بمثابة الخطوط الحمر ، التي كان الحكم اعلن التزامه بها تكراراً خلال فترة المفاوضات .

وكنت احد الذين ركزوا على تقويم الاتفاق في ضوء نتائجه المرتقبة وبالتالي على ضرورة العمل على تطويق تلك النتائج قبل التوقيع على الاتفاق ، ثم قلنا (بعد توقيعه) قبل ابرامه ، حتى لا ينتهي بنا الامر وقد اخترقنا احد أهم خطوطنا الحمر دون ان نكون قد جنينا من نتائج الاتفاق الا سلبياته .

واعتقد انني اذا تحدثت اليوم بالتخصيص عن نصوص في الاتفاق تتعلق بتطبيع العلاقات مع اسرائيل فانني لا أخرج عن سمت التزامته ، ذلك لان

*مقال كتب في ١٣/٦/١٩٨٣ ونشر في جريدة «الاتحاد» أبو ظبي .

موضوع تطبيع العلاقات الاقتصادية يقع بلا أدنى ريب على خط أساسي من الخطوط الحمر التي كان الحكم اللبناني قد أكد التزامه بها غير مرة خلال مرحلة المفاوضات وأيدناه في ذلك .

لقد أبدت وجهة نظري مؤخراً حول نصوص الاتفاق المتعلقة بتطبيع العلاقات الاقتصادية بين لبنان واسرائيل في تصريح صحفي (في ١٠/٦/١٩٨٣) لا أجد حرجاً في إعادة تأكيد ما ورد فيه من نقاط هنا ، وذلك ، من جهة ، نظراً الى أهمية الموضوع في ذاته ، ومن جهة ثانية نظراً الى ان عدداً من الصحف اللبنانية ، وبينها بعض كبرياتها ، استنكفت عن نشره .

ان من يقرأ نصوص الاتفاق يستخلص بوضوح :

أولاً : ان مبدأ التطبيع مبثوث ، وما المحادثات التي ينص الاتفاق على اجرائها مستقبلاً الا للاتفاق على تفاصيل التطبيق ووقائعه .

ثانياً : ليس في الاتفاق نص يميز وقف حركة التبادل والتنقل الناشطة حالياً عبر الحدود الجنوبية مع جلاء القوات الاسرائيلية ، واذا شاء لبنان اتخاذ اجراءات لضبط هذه الحركة عليه ان يعود الى لجنة الاتصال المشتركة حيث تحتفظ اسرائيل بحق النقض .

ثالثاً : لا سبيل للمماطلة أو التلكؤ في انجاز المحادثات التي ينص الاتفاق على مباشرتها مستقبلاً حول التبادل التجاري والتنقل .

رابعاً : لا مجال لتضييق باب التطبيع الاقتصادي من خلال المحادثات المرتقبة فيما الاتفاق ينص صراحة على اجراء المحادثات « بنية حسنة » وعلى « أسس غير تمييزية » ، اي من دون تمييز بين اسرائيل وغيرها من البلدان التي يقيم لبنان معها علاقات تجارية .

تنص المادة ٨ (٢) من الاتفاق على ما يلي : « خلال فترة الستة اشهر

التالية لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان . . . يشرع الفريقان ،
في إطار لجنة الاتصال المشتركة ، بالتفاوض ، بنية حسنة ، بغية عقد اتفاقات
حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير تمييزي .

هذا النص يعني اننا وافقنا على مبدأ تطبيع العلاقات الاقتصادية ، وما
المحادثات الالبحث التفاصيل . ولا بد من التوقف عند عبارتين في هذا
النص : فعبرة « التفاوض بنية حسنة » تعني اننا لا نستطيع ان ندخل
المحادثات بنية رفض مبدأ التبادل الاقتصادي ، وعبرة « عقد اتفاقات وتنفيذها
على اساس غير تمييزي » تعني اننا لا نستطيع ان نعطي اسرائيل في اتفاقات
التبادل المرتقبة اقل مما أعطينا أو مما نعطي سائر بلدان العالم ، والا اعتبر ذلك
تمييزاً ضد اسرائيل مما يخالف نص الاتفاق .

ولا يقل اهمية عن هذا النص ، ما سبقه من نصوص توجي بأن تطبيع
العلاقات الاقتصادية لا ينتظر انجاز المحادثات وتوقيع اتفاقات في هذا الشأن وإنما
هو قائم عملياً ما لم يتم الاتفاق على خلافه ، وتحتفظ اسرائيل بحق رفض
الدخول في أي اتفاق على خلافه .

فالمادة ٨ (١ - أ) تنص على ان لجنة الاتصال المشتركة تتخذ قراراتها
بالاجماع مما يعني ان لاسرائيل حق النقض في ما قد يعرض امام اللجنة .

والفقرة (ب) من هذه المادة تنص على ما يلي : « تهتم لجنة الاتصال
المشركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل ، بما في
ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص ، والمواصلات ، الخ . . . »
وهذا يعني ان حركة التبادل القائمة هي القاعدة ، وأي محاولة لضبطها يجب ان
يعود لبنان بها الى لجنة الاتصال المشتركة ، حيث القرارات تتخذ بالاجماع وحيث
لاسرائيل بالتالي حق النقض .

ومن يراجع النص الانكليزي للاتفاق يجد ان كلمة « ضبط » قد لا تكون

هي الترجمة الدقيقة لما هو مقصود . فالكلمة الواردة فيه هي regulation التي قد تكون أقرب الى التنظيم منها الى الضبط .

في ضوء كل ذلك يمكن للمرء ان يطرح جملة اسئلة :

هل اخترق الاتفاق خطأ احمر كان رئيس الجمهورية قد أعلن تمسكه به في حديثه امام نقابة الصحافة في ٢٢ نيسان ١٩٨٣ اذ قال : « وفي موضوع اقامة العلاقات مع اسرائيل يعرف الجميع ما هو موقفنا ، وهو عدم القبول بالتطبيع . . » وهو الموقف الذي عبّر وزير الخارجية اللبناني إلتزام الحكم به خير تعبير اذ قال مرة ان لبنان على غير استعداد ان يقفل عشرين باباً مع العرب ليفتح باباً مع اسرائيل ، وهو القول الذي عاد فأكدّه في البيان الذي أدلى به امام المجلس النيابي في ١٦ أيار ١٩٨٣ . . .

ما هو المقصود ببيان وزير الخارجية اذ قال في شرح الاتفاق : « وتمكنا من الحصول على هذه الصيغة مرجئين بذلك أمر اقامة علاقات اقتصادية الى مرحلة مقبلة وذلك على ضوء الاجواء السياسية في المنطقة وبالاخص الاجواء التي ستسيطر في المستقبل على العلاقات العربية - الاسرائيلية » .

كيف نكون قد أرجأنا البت بالامر اذا كانت حركة التبادل التجاري وتنقل الاشخاص قائمة وضبطها هو الذي يحتاج الى اتفاق مع اسرائيل ؟

وكيف نتحدث عن ارجاء الامر بينا المحاضر التفسيرية المتفق عليها ، والمرفقة بالاتفاق ، تشير في صدد المادة الثامنة (٢) الى ان « من المتفق عليه ان المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة ؟ »

كيف نقول بربط الموقف من التطبيع مستقبلاً بالموقف العربي وقد وافقنا ضمناً على مبدأ التبادل وتعهدنا بفتح محادثات حول تفاصيل تطبيقه ؟

واخيراً لا آخرأ ، اذا كان ما استخلصناه صحيحاً ، فهل استجلى لبنان

مواقف الدول العربية ، وبالاخص دول الخليج التي تشكل سوقاً حيوية للمنتجات اللبنانية لا غنى للبنان عنها ، حيال الوضع الذي يمكن ان يترتب على نصوص الاتفاق المتعلقة بتبادل السلع ، علماً بان المملكة العربية السعودية كانت قد اغلقت باب الاستيراد من لبنان خلال فترة المفاوضات خشية ان تتسرب البضائع الاسرائيلية مع المنتجات اللبنانية من خلاله ؟

بيروت في ١٣ / ٦ / ١٩٨٣